الأمم
المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM/ICE
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من آيسلندا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/ICE)

فريق الاستعراض مؤلف من:

نايغزي غيبريميدهين، اريتريا
جان - ماتي بونينغ، استونيا
كلير بريدينيتش، الولايات المتحدة الأمريكية
بيير استيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

هذا الملخص متاح أيضا باللغة الانكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات (http://www.unfccc.de)

ملخـــص[1]

١- أجري الاستعراض المتعمق خلال الفترة من أيلول/سبتمبر الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واشتمل على زيارة للبلد قام بها الفريق في الفترة من ٩ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وكان الفريق مؤلفا من خبراء من اريتريا واستونيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولقد صدقت آيسلندا على الاتفاقية في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وحل موعد تقديم بلاغها الوطني في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لكن الأمانة لم تتلق إلا في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد أتيح للفريق أن يطلع على مواد أساسية اضافية.

٢- يعتمد اقتصاد آيسلندا بشدة على صيد الأسماك، غير أن بعض الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والتي تقوم على الإمدادات الوفيرة نسبيا من القوى الكهرومائية، لها أهميتها أيضا. واستهلاك الطاقة مرتفع، ويقوم ثلثاه على مصادر مائية وحرارية، بما في ذلك الكهرباء بأكملها تقريبا. وقد وصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٨,٥ طن للفرد الواحد، وهو أقل من متوسط البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي الذى يبلغ ١٢ طنا. وينقسم مصدر ثلثي هذه الإنبعاثات بالتساوي تقريبا فيما بين وسائل النقل التقليدية ومراكب الصيد. ويبلغ عدد سكان آيسلندا ٠٠٠ ٢٧٠ نسمة فقط ولديها جهاز اداري صغير يتولى تحديد الأولويات للمهام الداخلية والدولية. ويعطي لتغير المناخ أولوية عالية، وقد نظمت الاستجابات لذلك في صورة جهود مشتركة بين الوزارات منذ عام ١٩٩١، مع إنشاء العديد من أفرقة العمل. ووضعت آيسلندا لنفسها هدفا يتمثل في تثبيت انبعاثاتها من غازات الدفيئة في عام ٢٠٠٠ عند مستوى عام ١٩٩٠. وسيستثنى من هذا الهدف التطورات الاضافية في الصناعة الكثيفة الاستخدام للطاقة والموجهة نحو التصدير. ويشكل التردي المستمر للغطاء النباتي وتحات التربة أخطر المشاكل البيئية في آيسلندا في الوقت الحاضر.

٣- وقد كانت الأهمية النسبية لانبعاثات غازات الدفيئة في عام ١٩٩٠ استناداً إلى قيم امكانيات الاحترار العالمي التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٤، على النحو التالي: ثاني أكسيد الكربون ٦٧ في المائة؛ والميثان ١٨ في المائة؛ وأكسيد النيتروز ٦ في المائة؛ والغازات الأخرى (الهيدروكربونات المشبعة بالفلور المنبعثة عن العمليات الصناعية) نحو ٩ في المائة. وحصة انبعاثات عمليات المعالجة الجارية في الصناعة (ثاني أكسيد الكربون والهيدروكربونات المشبعة بالفلور) مرتفعة على وجه الخصوص. وقد قدمت للفريق أرقام منقحة لعام ١٩٩٠ علاوة على بيانات عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وتستند هذه الأرقام والبيانات إلى المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وقدمت بطريقة تتسم بالشفافية مع التركيز على المجالات التي تحتاج إلى تحسينات. ولم تكن الحالة في قطاع تغيير استخدام الأراضي والحراجة واضحة بحيث يتيسر تحديد ما إن كان هذا القطاع يعتبر مصرفاً صافياً أو مصدراً، أو إعطاء أرقام. وتغطي الغابات ما نسبته واحد في المائة تقريباً من الأراضي في الوقت الحالي. والانبعاثات من الغازات الأخرى بخلاف ثاني أكسيد الكربون غير يقينية نسبيا، وقد خلص الفريق إلى أنه لا يزال من المحتمل أن تنقح تقديرات أكسيد النيتروز تنقيحا نزوليا إلى حد كبير. وتقديرات انبعاثات الميثان في السنوات الأقرب عهدا من عام ١٩٩٠ تتسم بقدر أقل من عدم التيقن بفضل تحسن المعرفة بأحوال مدافن القمامة. كما لاحظ الفريق أن آيسلندا بذلت جهودا لاستحداث منهجية لحساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة باستغلال مصادر الحرارة الجوفية.

٤- وقد أقرت الحكومة خطة عمل بشأن تغير المناخ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكثيرا ما يقدم البلاغ الوطني وصفا لخطط وليس لأعمال منفذة، وقد لاحظ الفريق أنه قد أُحرز تقدم فيما يتعلق بكل من الإطار المؤسسي وتنفيذ بعض التدابير الملموسة. وقد انبنى هذا التقدم على الأنشطة التي تم القيام بها على مدى سنوات كثيرة، ولاحظ الفريق على وجه الخصوص الجهود المبذولة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة. كما لاحظ أنه نظراً إلى وجود نسبة عالية نسبيا من المصادر المتجددة في امدادات الطاقة، فلن يكون للكثير من التدابير المطبقة في البلدان الأخرى لتقليل استخدام الطاقة تأثير كبير على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في آيسلندا. ولا يزال هناك مجال تقني ما لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استخدام الطاقة الثابتة، حيث يتم اتخاذ تدابير خاصة لتيسير الاستعاضة عنها بالكهرباء في الصناعة ومراكب الصيد الراسية في الموانئ. وهناك بعض المبادرات في قطاع النقل بشأن تخطيط استخدام الأراضي والنقل العام على صعيد الحكومات المحلية. ويجري النظر في فرض ضرائب عامة على الكربون، ومن المتوقع أن يحدث تحول باتجاه فرض الضرائب على استخدام السيارات وليس على شرائها. وقد أنشئ فريق عامل معني بالانبعاثات من قطاع صيد الأسماك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٥- وتقوم الحكومة بإعداد خطة أساسية لاستخدام الأراضي تستهدف بالدرجة الأولى السيطرة على تحات التربة. وهناك برنامج لعزل ٠٠٠ ١٠٠ طن من الكربون سنويا بواسطة تحسين الغطاء النباتي وإعادة التحريج، على الرغم من أن الأمر سيحتاج إلى بذل جهود اضافية للوفاء بالهدف في عام ٢٠٠٠. كما أن الأنشطة الطوعية هامة في هذا القطاع. وتعتزم الحكومة أن تخفض تدفق النفايات السائلة بنسبة ٥٠ في المائة، وقد تحسنت بالفعل أساليب ادارة النفايات في منطقة ريكيافيك خلال هذا العقد. ومنذ أواخر عام ١٩٩٦، جرى تجميع الغازات الإحيائية من أكبر مدافن القمامة، وهو تدبير ينتظر أن يؤدي وحده إلى خفض الانبعاثات الوطنية من الميثان بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة. وقد لاحظ الفريق على وجه الخصوص ما تبذله صناعة الألومنيوم من جهود، مما أدى إلى خفض انبعاثات الهيدروكربونات المشبعة بالفلور بنسبة ٨٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠، كما لاحظ الاستخدام الجزئي للنفايات الخشبية بدلا من الفحم في صناعة الفيروسليكون. ولم يكن بالإمكان تزويد الفريق بتقدير للآثار الإجمالية لتلك التدابير.

٦- ويتضمن البلاغ اسقاطات عن جميع غازات الدفيئة المباشرة وغير المباشرة، باستثناء قطاع تغيير استخدام الأراضي والحراجة، ووجد الفريق أن المنهجيات والإفتراضات معقولة. وقد نقحت الإسقاطات قبل زيارة الفريق. وقد نمت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فعليا بنسبة ٦ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، ويمكن أن تنمو بنسبة ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، بحسب ما يتخذ من قرارات وما ينفذ من تدابير، والعامل الرئيسي في ذلك هو النقل، بما في ذلك المتصل منه بصيد الأسماك. ومن الممكن أيضا أن تزيد التطورات الصناعية الإضافية من ذلك بشكل كبير غير أن هذه التطورات لن تحتسب على الهدف الوطني حيث لا يعتبر منشأ هذه الانبعاثات من قبيل "الاستهلاك المحلي". وقد تناقصت انبعاثات الميثان بنسبة ٩ في المائة، ويمكن أن تنقص بأكثر من ذلك، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التطورات التي حدثت في قطاع النفايات. وسيظل أكسيد النيتروز مكونا صغيرا في انبعاثات آيسلندا. وحتى لو ازداد انتاج الألومنيوم، فمن المتوقع أن تبقى انبعاثات الهيدروكربونات المشبعة بالفلور أقل بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٩٠. بيد أن من الممكن أن تمثل انبعاثات الهيدرو فلورو كربونات ما يتراوح بين ٣ و٤ في المائة أو أكثر من اجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في عام ٢٠٠٠، بحسب السرعة التي يخفض بها استخدام المواد الكلورو فلورو كربونية تدريجيا في أسطول صيد الأسماك. ومن الممكن، في ظل التدابير الراهنة، أن تزيد انبعاثات جميع غازات الدفيئة بنسبة ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ بدون حدوث مزيد من النمو في

الصناعة الكثيفة الاستخدام للطاقة. ولذلك، فمن المرجح أن يحتاج انجاز التثبيت إلى تنفيذ تدابير اضافية سريعة وفعالة.

٧- وليس من الممكن إلى حد بعيد التيقن من آثار تغير المناخ على آيسلندا، حيث أن طبيعة هذا التغير ذاتها غير مؤكدة. بل ان تزايد البرودة لا يعتبر امكانية مستبعدة. واقتصاد آيسلندا معرض جدا للتضرر من التغييرات في ظروف مصايد الأسماك، والتي يمكن أن تحدث بفعل تغييرات مناخية هامشية. كما تعتبر الزراعة عرضة للتضرر. ولا توجد تدابير تكيف محددة، ولكن البلد متكيف مع امكانيات التغير الطبيعية الجمة. ونظرا إلى أن موارد آيسلندا محدودة فإنها تعتمد بشدة على عمليات البحث والتطوير الدولية وتشارك فيها. وقد كانت النسبة المئوية للإنفاق على هذا الغرض من الناتج القومي الإجمالي منخفضة نسبيا. ولدى البلد خدمات أرصاد جوية وشبكة من محطات الرصد الجوي على مستوى جيد من التطور.

٨- ولم تشارك آيسلندا في مرفق البيئة العالمية. وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٤ ما نسبته نحو ٠,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهناك بعض المشاريع الثنائية المتصلة بالاتفاقية، وتتعلق على وجه الخصوص باستغلال الطاقة الحرارية الجوفية. كما لاحظ الفريق ما تقوم به آيسلندا من استضافة وتمويل لبرنامج الأمم المتحدة للطاقة الحرارية الجوفية. وقد بذلت بعض الجهود بشأن التثقيف والتدريب والتوعية العامة من خلال وسائط الإعلام، وعن طريق اتاحة المعلومات للمدارس. كما يعتبر التعاون مع المنظمات غير الحكومية عاملاً مساهماً في رفع مستوى الوعي العام.

- - - - -